توقعات بارتفاع واردات العراق النفطية ودخول الشركات الكبرى للاستثمار في حقول البترول

بغداد/وكالات

قال وزير النفط حسين الشهرستاني إن الهجمات التخريبية على خطوط أنابيب نقل النفط، تراجعت بشكل ملحوظ ساهم بشكل فاعل في ارتفاع الصادرات والإستفادة من الأسعار المرتفعة لهذه المادة الحيوية.

وذكر أن الهجمات قد انخفضت من ٣٠ هجوماً شهرياً في المتوسط عام ٢٠٠٧، إلى أربع هجمات فقط في شهر مايس من العام الحالي ، تركزت غالبيتها في مناطق شمال بغداد، حيث تنشط هناك عدد من الميليشيات المسلحة، وفقا لما أوردته وكالة أسوشتيد برس. وعزا الشهرستاني، تراجع الهجمات التخريبية إلى مساهمة "مجالس الصحوة" في تحسين الأوضاع الأمنية.

واضاف الوزير في تصريح تلفزيوني" أن التراجع في العنف ساعد العراق في رفع حجم صادراته من نفط الحقول الشمالية حول كركوك إلى ميناء "كيهان" التركي.وكانت الهجمات التخريبية المتكررة، على مدى السنوات الأربع الماضية، قد اجبرت الوزارة على إغلاق خط الأنابيب الشمالي. وأوضح وزير النفط في وقت سابق من هذا الشهر، أن الصادرات النفطية، وغالبيتها من الحقول الجنوبية حول البصرة، ارتفعت بمقدار مليوني برميل يومياً، ولأول مرة منذ الحرب في عام ٢٠٠٣,

ويتوقع المسؤولون تواصل ارتفاع حجم إنتاج الحقول الشمالية هذا الشهر.ويتزامن ارتفاع سقف الانتاج مع الأرتفاع القياسي في الأسعار مما يتيح المزيد من العائدات للعراق الذي يسعى لإعادة إعمار البلاد عقب عقود من الحرب، والعقوبات الدولية وسوء الإدارة.ويتوقع أن يجني العراق عائدات تصل إلى ٧٠ مليار دولار بنهاية هذا العام، حال بقاء أسعار النفط عند مستوياتها الراهنة.

وتشير التقديرات إلى أن احتياطات العراق من النفط تصل إلى قرابة ١١٥ مليار برميل، بجانب ١١٢ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وفق ما ذكرته وزارة النفط.

وفي ظل حصول ضجة اعلامية كبيرة صاحبت موافقة العراق على مسودة مشروع قانون يسمح لرأس المال الأجنبي بالاستثمار في صناعة النفط ، أعلنت وزارة النفط منذ ايام اعتزامها الإعلان عن مناقصات لتلقي عطاءات لشركات النفط الدولية لتطوير حقول النفط.

ونقل الناطق الإعلامي في وزارة النفط عاصم جهاد فى تصريح له عن وزير النفط قوله إنه على الرغم من عدم صدور إقرار بالعمل بقانون النفط الجديد لأسباب سياسية، إلا اننا سنمضى قدما ونبدأ مفاوضات مع شركات النفط الدولية خصوصا في الحقول الحالية لزيادة مستويات الانتاج.

وكان وزير النفط قد تعهد بأنه ستكون هناك عطاءات تدعو شركات النفط الدولية للعمل من أجل تطوير الحقول الحالية قبل نهاية العام الحالى. مشددا على ضرورة اقرار قانون النفط فى غضون أسابيع قليلة برغم أن خلافات كثيرة مازالت قائمة بشأن تفاصيله. وفي هذا الصدد تستعد الشركات النفطية العالمية الكبرى للعودة الى العراق قبل ٣٦ عاما من خلال عقود خدمات تمنح خارج آلية استدراجات العروض وفق ما افادت مصادر متطابقة.

وذكرت صحيفة نيويورك تايمز الخميس نقلا عن مسؤولين في المجال النفطي ودبلوماسي اميركي ان الاتفاق سيوقع في ٣٠ حزيران الا ان المتحدث باسم وزارة النفط نفى ذلك.ورأت الصحيفة ان هذه العقود "سترسي القواعد لاولى للعمليات التجارية للشركات النفطية الكبرى في العراق منذ الحرب في العراق عام ٢٠٠٣ وستفتح امامها بلدا جديدا يحتوي على امكانات مربحة" مشيرة الى انه لا توقع عادة في المجال النفطي عقود بالتراضي.

وكان الشهرستاني صرح قبل اسبوعين لمجلة "ميس" المتخصصة ان بلاده ستوقع قريبا عقود مساعدة فنية مع شركات اجنبية كبرى لتمكين العراق من زيادة انتاجه بحوالى نصف مليون برميل في اليوم.

واضافت المجلة ان خمس مجموعات تجري حاليا مفاوضات مع الحكومة العراقية بشأن هذه العقود البالغة مدتها سنتين. والشركات التي سيتم اختيارها يمكنها تقاضي بدلاتها نقدا او نفطا.وتتعلق العقود بحسب ماذكرته المجلة بحقول كركوك (مجموعة شل) والرميلة (بي بي) والزبير (اكسون موبيل) والقرنة الغربية/المرحلة ١ (شيفرون وتوتال) ومحافظة ميسان (شل وبي اتش بي بيليتون) وحقول صبا-لحيس (شركات اناداركو وفيتول ودوم من الامارات العربية المتحدة). وكانت الشركات العالمية الكبرى مثل اكسون موبيل وشل وتوتال وبي بي او الشركات السابقة مساهمة في شركة نفط العراق احتكرت الموارد النفطية العراقية بين ١٩٢٥ و١٩٦١ .

وفي نيسان الماضي اقرت شركة توتال الفرنسية بوجود مفاوضات جارية مع شركة شيفرون بشأن عقد لتطوير حقل القرنة الغربية.

وقالت متحدثة باسم توتال لوكالة فرانس برس ان الشركة تبحث مع شيفرون في "عقد مساعدة فنية وخدمات" في هذا الحقل وقد اكد متحدث باسم شيفرون الخميس ان المجموعة تجري بالاشتراك مع توتال مفاوضات مع السلطات العراقية لتطوير الانتاج النفطي في هذا البلد.

من جهتها ابدت اكسون موبيل "اهتمامها" بالمشاركة في تطوير الموارد النفطية العراقية.وعقود المساعدة الفنية تهدف الى تسريع معاودة عمل الشركات الاجنبية في العراق في وقت لا يزال قانون النفط قيد النقاش.وتعد الدول الغربية اقرار مشروع قانون النفط والغاز شرطا لتطوير الاستثمارات في هذا القطاع.

ويسعى العراق ايضا هذه السنة الى طرح استدراج عروض لعقود تنقيب وانتاج تتطلب موافقة البرلمان.

وقال الشهرستاني الذي يقدر انتاج العراق بحوالى ٢,٥ مليون برميل في اليوم "اعددنا مسودة عقد" متوقعا انجازها في تموز.

ونقلت وكالة الأنباء الصينية "شينخوا" عن وزير النفط قوله إن تأجيل القانون لن يؤخر خطط تطوير القطاع الذى يقدم أكثر من ٩٠٪ من إيرادات الحكومة والذي هو فى حاجة ماسة إلى استثمارات بعد عقد من العقوبات وأربع سنوات من العنف منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ .

حسين الشهرستاني

منشآت نفطية عراقية

تقارير صحفية: تسوية جمهورية - ديمقراطية قادت لتمويل الحرب في العراق دون جدولة الانسحاب

بغداد/ المدى

رجحت تقارير صحفية ان تكون موافقة مجلس النواب الاميركي على تمويل الحرب في العراق دون جدولة الانسحاب، جاءت على خلفية تسوية قام بها الجمهوريون والديمقراطيون لخفض مبلغ التمويل الى اقل من ١٦٢ مليار دولار.

وقالت صحيفة "لو ماتان السويسرية"، ان موافقة مجلس النواب الاميركي على تمويل الحرب في العراق وافغانستان دون جدولة الانسحاب، كان نتيجة "تسوية قام بها الجمهوريون والديمقراطيون بتمرير قائمة النفقات المالية التي تغطي العمليات العسكرية الاميركية في العراق حتى صيف العام ٢٠٠٩، مقابل خفض المبلغ المطلوب من ١٦٥ الى ١٦١,٨ مليار دولار." وهو المبلغ الذي صوت عليه مجلس الشيوخ في الشهر الماضي، بحسب ما ذكرته الصحيفة.

وكان مجلس النواب الاميركي تبنى (الخميس) نصا وافق من خلاله على رفع القيود عن حوالي ١٦٢ مليار دولار امريكي لتغطيةالعمليات العسكرية الامريكية في كل من العراق وافغانستان حتى صيف العام ٢٠٠٩ .

وقالت الصحيفة، إن اقصى اليسار في الحزب الديمقراطي انتقد بشدة هذا القرار.

وهنأ زعيم الجمهوريين في مجلس النواب، جون بوينر، كتلته قائلا ان "مشروع هذا القانون يمثل نصرا كبيرا لعسكريينا ولعائلاتهم،" موضحا انه "يمنحهم الاموال التي يحتاجونها لمواصلة نجاحاتهم والعودة الى الديار بعد تحقيق النصر، وليس الهزيمة."

وقبل التصويت، كما تروي الصحيفة، حيا المرشح الجمهوري للرئاسة، جون ماكين، التسوية بين الجانبين، وقال "للاسف ان الكونغرس بغالبيته الديمقراطية وضع على مدى شهور، السياسة الحزبية امام الحاجات الاساسية في تمويل الحرب."

وتبنى نص قرار تمويل العمليات الحربية ٢٦٨ صوتا في مقابل ١٥٥ صوت منهم ٨٠ ديمقراطيا (و١٨٨ جمهوريا).

كما ينص القرار على ان تضطلع الحكومة العراقية بانفاق المزيد من المال اكثر من نسبة المساهمين الاميركيين لتمويل عمليات اعادة الاعمار، ويحظر القرار ان تنتفع الادارة الامريكية من التمويل الجديد لاقامة قواعد دائمة في العراق.

وتذكر الصحيفة ان منظمة كود بنك النسوية المناهضة للحرب على العراق، اعلنت على لسان مؤسستها ميديا بينجامين، عن مفاجأتها الشديدة من هذه التسوية، قائلة ان "ما يثير اشمئزازنا ان يتآمر الديمقراطيون والجمهوريون خلف كواليس الكونغرس مع البيت الابيض كي تتواصل هذه الحرب."

ونقلت الصحيفة عن رئيس مجلس النواب الاميركي، نانسي بيلوسي، قولها "لا يمكن فعل كل شيء في نص،" معلنة انها بصفة شخصية صوتت ضد نص قرار التمويل.

واضافت بيلوسي "اعتبروني من بين اولئك الذين لا يرضون عن عدم تضمين النص جدولا زمنيا محددا،" مشيرة الى ان "قواتنا معرضة الى الخطر، ومن المهم الاهتمام بذلك."

وانهى هذا التصويت مأزقاً طويلاً بخاصة ان الكونغرس كان قد حذر ابتداء من الشهر الجاري ستكون القوات البرية في خطر بسبب عدم تمكنها من دفع رواتب جنودها.

وكان مجلس النواب الاميركي صوت الشهر الماضي ضد التمويل المطلوب ولحساب اجراء يتطلب البدء بسحب القوات من العراق في غضون ٣٠ يوما، وكان مقيضا لهذا الاجراء ان يصطدم بالنقض (فيتو) الرئاسي.

واشار زعيم الغالبية الديمقراطية في مجلس النواب، ستيني هوير، الى امله بان يجري تبني نص القرار سريعا في مجلس الشيوخ ثم يصادق عليه الرئيس الامريكي جورج بوش.

من جهته، أشاد الرئيس الامريكي بوش بمشروع القانون الذي صادق عليه مجلس النواب الامريكي والذي يخصص ١٦٢ مليار دولار لتمويل العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان حتى أيلول ٢٠٠٩ .

وقال بوش في تعليق له على التصديق على هذا المشروع: "هذا التشريع يعطي جنودنا التمويل الذي يحتاجون إليه بدون أن يقيد أيدي قادتنا الميدانيين أو يفرض جداول زمنية مصطنعة للانسحاب."

وأشار بوش إلى المكاسب التي يقدمها مشروع القانون لأفراد القوات المسلحة وعائلاتهم.

وشكر بوش النواب على مصادقتهم على مشروع القانون وطلب من مجلس الشيوخ القيام بالمثل.

كما اقر مجلس النواب الأميركي الخميس مشروع قانون يسمح بالتنصت على الاتصالات مع الخارج في حال الشك بوجود صلات بالإرهاب.

كوشنير يحفز رجال الأعمال الفرنسيين على الاستثمار في العراق

برنارد كوشنير

بغداد/ المدى

اجتمع وزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير مع ٢٠ من كبار رجال الأعمال الفرنسيين لمناقشة تحسن الوضع الاقتصادي في العراق في ضوء زيارته مطلع الشهر الجاري وطرح مقترحات باقامة مشاريع استثمارية فيه.

وأوضح بيان اصدرته الخارجية الفرنسية " ان كوشنير ابلغ كبار رجال الأعمال الفرنسيين أن الحكومة الفرنسية تعتزم اعادة تنشيط اعمال لجنة اعادة اعمار العراق في فرنسا كما تشكل مجموعة من المتخصصين في مجال الاعمال التجارية لتوفير المعلومات اللازمة للجهات الفرنسية الراغبة بالاستثمار في العراق."

ومن المقرر ان تعقد ندوة تجمع عددا من رجال الأعمال الفرنسيين ومسؤولين عراقيين في ايلول المقبل لتوضيح امكانيات الاستثمار في العراق.

وكانت فرنسا وسعت رقعة وجودها الدبلوماسي في العراق بفتح سفارة لها ملحقة ببعثة اقتصادية في مدينة أربيل.

يد الارهاب قطعت اطراف ٨٠٠ الف منهم

معاقون: نفتقد الى الرعاية الصحية ونأمل دعم المؤسسات الحكومية

بغداد/ الوكالات

لم يمنع العوق سهير عبد الامير من أن تثبت وجودها في المجتمع الذي ينظر الى المعوق بطريقة "توحي بأنه ناقص الاهلية" كما تقول، وهذا ما حفزها لأن تكون لاعبة مميزة في المنتخب الوطني لرياضة المنضدة للمعاقين، وعندما يرتفع العلم العراقي اثناء مشاركاتها الدولية تشعر سهير بأنها من "الابطال" ببرغم العوق.

وتبدي سهير استياءها من "طريقة تعامل المؤسسات الرياضية مع الرياضي المعوق" فضلا عن "عدم وجود ملاعب رياضية تتوفر فيها شروط تلبي حاجاته وهو ما يدفعه الى التوجه الى ملاعب عادية."

واشارت الى ان العراق "لا يتساوى مع دول الجوار او بقية دول العالم التي تعطي أولوية أكثر في كل شيء للمعاقين، حيث أن الاهتمام بالمعوقين يزداد في تلك الدول في جميع نواحي الحياة حتى في ايقاف السيارات ومناطق مرور خاصة بهم".

أما مهيمن طالب، المصاب بالعوق الولادي، فينتقد الاوضاع الانسانية للمعاقين في العراق بسبب "عدم توفير أي امتيازات لهم أسوة بالدول المحيطة بالعراق"

ولفت النظر الى انه "لا توجد حتى هيئة تهتم بشؤون المعاق حيث أن هيئة رعاية المعاقين قبل عام ٢٠٠٣ كانت خاصة بمعوقي الحرب حصرا."

لكن مهيمن برغم ذلك ينظر إلى عوقه بواقعية فهو يرى أن "المجتمع يتعامل معه بشكل منصف" وانه "لم يحتج يوما الى العون دون ان يمد اكثر من شخص يد المساعدة له."

أما عوق بان عبد اللطيف المتخصصة بالرسم فقد مكنها من إيجاد "لغة مشتركة مع المعاقين." فهي تقوم بتدريب معوقي الحروب من خلال ادخال الرسم ضمن التأهيل النفسي.

وتقول عن عملها ان "الرسم يعد واحة ترويح مهمة، فالمهم هو ما يفرزه العوق من تحد داخل الإنسان لأن هذا العوق بداية لحياة جديدة وليس نهاية لها."

وتطالب (بان) الدولة بـ الاهتمام بشريحة المعاقين وتروي مثالا على ذلك أنه "كان من المؤمل أن يحضر ممثلون رسميون رفيعو المستوى معرضا فنيا بمناسبة اليوم العالمي للمعاقين بعد أن وجهت دعوات إليهم لحضوره ، لكنهم لم يلبوا الدعوة مما أدى إلى إلغاء المعرض".

وكانت (بان) قد قامت بالتعاون مع مجموعة من زملائها الفنانين بتأسيس رابطة (الفنانين المعاقين) ، متأملة ان تتحول الى مؤسسة إلا أن "الإمكانات المادية لم تسمح لي بالاستمرار والتوسع."

وتتمنى (بان) أن تعرض الدولة حوافز مادية ومعنوية من خلال إقامة المعارض الفنية برعاية حكومية وتوفير مبالغ نقدية تمكنها وزملاءها من الاستمرار في العمل فأغلبهم "يقف العائق المادي امام تمسكهم بالتدريب".

ويواجه الدكتور حسين علي كاظم مشكلة توقف التدريب المهني "الذي كان يشكل جزءا مهما من التأهيل النفسي للمعاق" في مركز السلام لتأهيل المعوقين الذي يقوم بإدارته.

ويعزو سبب المشكلة "لعدم توفر امكانات بشرية تتمثل بالمدربين إضافة إلى إمكانات مادية للحصول على الأجهزة اللازمة ووسائط النقل لمساعدة المعوقين".

كما يبحث الدكتور حسين عن "وسيلة لتلبية الحاجة الماسة الى تطوير المراكز الخاصة بالعوق" مطالبا "بإعادة هيئة رعاية المعوقين التي كان مديرها قبل ٢٠٠٣ برتبة وزير ، وتخصص لها ميزانية خاصة بها".

أما رئيسة الابحاث أميرة صالح فتقارن بين أداء مركز السلام قبل عام ٢٠٠٣ وبعده حيث تتولى مسؤولية وحدة التشغيل في المركز.

واوضحت ذلك بأن هذا المركز كان "يقيم حفلات ترفيهية يخصص لها مكان في ملعب الشعب اضافة الى شمول المركز بنسبة معينة من التعيينات الحكومية في كل وزارة وتقديم دورات تدريبية تؤهله لممارسة مهنة كالنجارة والخياطة وتشغيل البدالات."

وتعزو أميرة أسباب التراجع في الدورات التدريبية للمركز إلى "عدم توفر المدربين والتخصيصات الوظيفية والمالية من وزارة الصحة ، إضافة الى توقف النسبة المخصصة من التعيين المركزي لهم".

وتشكو أميرة كذلك من خدمات المركز التي تقتصر على "انتساب يحصل بموجبه المعاق على معونات طبية كالعكازات وحجلات المشي"

وزادت "كما يقدم المركز تقرير لجنة يحصل المعوق بموجبه على كرسي متحرك يتم استلامه من مستشفى ابن القف ببغداد ، اضافة الى منح راتب لمن تقوم برعاية المعوق والعناية به سواء كانت الزوجة أو الأخت بعد فحص لجنة تحدد حاجته وتخصص للمعاق مبلغا نقديا قدره مئة الف دينار. وتتكون اللجنة من ثلاثة أطباء وباحث."

أما المسؤول الاعلامي للمركز فاضل عباس فيقول انه يواجه "مشكلة حاجة المركز إلى مدرب للمكفوفين وكذلك وجود باحثين اثنين في حين يحتاج المركز الى ستة مدربين."

واضاف "كما أنه لا يوجد أخصائي في علم البحث الاجتماعي لمتابعة أوضاع المعاقين في هذا المجال ، مع وجود مدرب رياضي واحد لا يفي باحتياجات المركز من التدريب الرياضي."

ويلفت عباس النظر الى الحاجة الماسة لاعادة هيئة رعاية المعوقين، معللا ذلك "بعدم معرفة وزارة الصحة بطبيعة العمل مع المعاقين ولدى مخاطبة هذه الوزارة حول تخصيص هذا الكادر يحمل الرد مشكلة دائمية وهي عدم وجود تخصيص مالي."

يشار الى ان هناك اكثر من مليون معاق يعيش في العراق، اكثر من ٨٠٠ الف منهم أصيبوا لتنتقل المعاق الى المرحلة الثانية من العلاج". وعن الاصابة بالعوق نتيجة انفجار المفخخات في أحداث العنف الجارية في العراق، يعتقد حسن أن المعوق "مستعد نفسيا لتقبل اصابته نظير ما حصل للآخرين من حوله، فقد تقطعت اوصال البعض وتفحم البعض الآخر، والتعويضات المادية التي منحتها لهم الدولة لها دور في تخفيف آلامهم النفسية".

ويرى عودة أن "الحالة المادية الجيدة للمعاق توفر له الارتياح النفسي، في حين إذا كان في عوز فسيكون اضافة الى عوقه إنسانا جائعا وهذا أسوأ ما يمكن أن يواجهه" متمنيا أن "تقوم الدولة ببناء دور خاصة للمعوقين على غرار مدينتي الذرى والشموخ الملائمتين للمعاقين في بغداد."

معاقون على كراسي متحركة